اثر العجز المالي على التهرب الضريبي دراسة تحليلية

م.م. خالد وليد محسن
جامعة آزاد الإسلامية فرع أصفهان

البريد الإلكتروني Email : Khaldalrstm3@gmail.com

الكلمات المفتاحية: العجز المالي، التهرب الضريبي، السياسة الضريبية، الإيرادات العامة، المالية العامة.

كيفية اقتباس البحث

محسن، خالد وليد ، اثر العجز المالي على التهرب الضريبي دراسة تحليلية،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:١١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Impact of Fiscal Deficit on Tax Evasion: An Analytical Study

Khalid Walid Mohsin
Islamic Azad University of Isfahan

Keywords : Fiscal Deficit – Tax Evasion – Tax Policy – Public Revenues – Public Finance.

How To Cite This Article
Mohsin, Khalid Walid , The Impact of Fiscal Deficit on Tax Evasion: An Analytical Study,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2026,Volume:16,Issue 11.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This study examines the relationship between fiscal deficit and tax evasion through a theoretical and applied analysis that clarifies the nature of interaction between the two variables. The findings indicate that a fiscal deficit often leads to increased pressure on tax policies, which may result in higher rates of tax evasion, especially in the presence of weak tax fairness and inefficient financial administration. The study also shows that tax evasion, in turn, contributes to deepening the fiscal deficit by reducing public revenues. It concludes that this relationship is characterized by overlap and mutual influence, necessitating the adoption of comprehensive reform policies based on improving the tax system, enhancing transparency, and rationalizing public expenditure.

The efficiency of tax administration plays a crucial role in determining the level of tax compliance and curbing tax evasion. A lack of tax equity and low trust between taxpayers and the government are among the primary factors fueling tax evasion. Unbalanced tax policy can yield counterproductive results, contributing to increased evasion rather than higher revenues. Transitioning to digital and electronic systems within tax administration helps reduce opportunities for evasion and

enhances transparency. Addressing the fiscal deficit cannot rely solely on the revenue side; it also requires rationalizing public spending and improving its efficiency.

الملخص

تناول هذا البحث دراسة العلاقة بين العجز المالي والتهرب الضريبي، من خلال تحليل نظري وتطبيقي يوضح طبيعة التفاعل بين المتغيرين، وتبين أن العجز المالي يؤدي غالبًا إلى زيادة الضغط على السياسات الضريبية، مما قد ينعكس في ارتفاع معدلات التهرب الضريبي، خاصة في ظل ضعف العدالة الضريبية وكفاءة الإدارة المالية. كما أظهر البحث أن التهرب الضريبي يسهم بدوره في تعميق العجز المالي من خلال تقليص الإيرادات العامة. وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه العلاقة تتسم بالتداخل والتأثير المتبادل، مما يستلزم تبني سياسات إصلاحية شاملة تعتمد على تحسين النظام الضريبي وتعزيز الشفافية وترشيد الإنفاق العام.

أن كفاءة الإدارة الضريبية تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مستوى الامتثال الضريبي والحد من ظاهرة التهرب.أن غياب العدالة الضريبية وضعف الثقة بين المكلفين والحكومة يُعد من أهم العوامل التي تغذي التهرب الضريبي.أن السياسة الضريبية غير المتوازنة قد تؤدي إلى نتائج عكسية، حيث تسهم في زيادة التهرب بدلًا من زيادة الإيرادات.أن التحول نحو الأنظمة الرقمية والإلكترونية في الإدارة الضريبية يسهم في تقليل فرص التهرب وتعزيز الشفافية.أن معالجة العجز المالي لا يمكن أن تعتمد على جانب الإيرادات فقط، بل تتطلب أيضًا ترشيد الإنفاق العام وتحسين كفاءته.

المقدمة

يُعد العجز المالي من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات الحديثة، حيث ينشأ نتيجة عدم التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات الحكومية. ومع تزايد هذا العجز، تلجأ الحكومات غالبًا إلى تعزيز الإيرادات الضريبية كأحد أهم مصادر التمويل. إلا أن هذا التوجه قد يؤدي إلى آثار جانبية غير مرغوبة، من أبرزها ارتفاع معدلات التهرب الضريبي، فالعبء الضريبي المتزايد، وضعف الثقة بالمؤسسات، وغياب العدالة الضريبية، كلها عوامل تدفع الأفراد والشركات إلى محاولة التهرب من دفع الضرائب، مما يفاقم من مشكلة العجز المالي بدلًا من حلها، وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين العجز المالي والتهرب الضريبي، وبيان مدى تأثير الأول على الثاني في ظل المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب:

١.تسليط الضوء على العلاقة التفاعلية بين العجز المالي والتهرب الضريبي.
٢.مساعدة صناع القرار في فهم الآثار غير المباشرة للسياسات المالية.
٣.تقديم توصيات للحد من التهرب الضريبي دون زيادة العبء الضريبي.
٤.دعم الاستقرار المالي وتحقيق العدالة الضريبية.
٥.إثراء الأدبيات الاقتصادية في مجال المالية العامة

هدف الدراسة

١.قياس أثر العجز المالي على سلوك التهرب الضريبي.
٢.تحديد العوامل الوسيطة (مثل الفساد، الثقة بالحكومة، النظام الضريبي).
٣.اقتراح سياسات مالية فعالة للحد من الظاهرة.

المبحث الأول: الإطار النظري للعجز المالي والتهرب الضريبي

يُعدّ كلٌّ من العجز المالي والتهرب الضريبي من أبرز القضايا التي تواجه الأنظمة الاقتصادية والمالية في مختلف الدول، لما لهما من تأثير مباشر على الاستقرار الاقتصادي وكفاءة إدارة الموارد العامة. فالعجز المالي يعكس اختلالًا بين الإيرادات والنفقات العامة، في حين يُمثل التهرب الضريبي خللًا في التزام الأفراد والكيانات بأداء واجباتهم الضريبية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الموارد المالية للدولة، وتبرز أهمية دراسة هذين المتغيرين من خلال طبيعة العلاقة التفاعلية بينهما، حيث يمكن أن يؤدي تزايد العجز المالي إلى تشديد السياسات الضريبية ورفع الأعباء على المكلفين، مما قد يدفع بعضهم إلى التهرب من أداء الضرائب[١]. وفي المقابل، يسهم انتشار التهرب الضريبي في انخفاض الإيرادات العامة، وبالتالي تفاقم العجز المالي، ومن هنا، فإن فهم الجوانب النظرية المرتبطة بكل من العجز المالي والتهرب الضريبي يُعد خطوة أساسية لتحليل هذه العلاقة وتفسير آثارها الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية العجز المالي

يُعدّ العجز المالي من الظواهر الاقتصادية الشائعة التي تعكس حالة عدم التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات الحكومية، حيث تتجاوز النفقات حجم الموارد المتاحة للدولة خلال فترة زمنية معينة. ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها العديد من الدول، سواء النامية أو المتقدمة، نتيجة تزايد الضغوط على الإنفاق العام مقابل محدودية مصادر الإيرادات، ويمثل فهم ماهية العجز المالي خطوة أساسية لتحليل أسبابه ونتائجه، إذ لا يقتصر تأثيره على الجوانب المالية فحسب، بل يمتد ليشمل مختلف المؤشرات الاقتصادية مثل

النمو، والتضخم، والاستثمار، كما أن تنوع أشكال العجز المالي واختلاف أسبابه يستدعي دراسة دقيقة تُمكّن من التمييز بين أنواعه وتحديد العوامل المؤدية إليه، وعليه، سيتم في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم العجز المالي وأنواعه، ثم بيان أهم أسبابه وآثاره الاقتصادية، بما يسهم في تكوين رؤية شاملة حول هذه الظاهرة وأبعادها المختلفة.

الفرع الأول: مفهوم العجز المالي وأنواعه

يعبر العجز المالي عن حالة عدم التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات الحكومية خلال فترة زمنية محددة، غالبًا ما تكون سنة مالية. ويتحقق العجز المالي عندما تتجاوز النفقات العامة ما تحققه الدولة من إيرادات، سواء كانت هذه الإيرادات ضريبية أو غير ضريبية، الأمر الذي يضطر الحكومة إلى اللجوء إلى مصادر تمويل إضافية لتغطية هذا الفرق، مثل الاقتراض الداخلي أو الخارجي، أو اللجوء إلى الإصدار النقدي[٢].

وقد حظي مفهوم العجز المالي باهتمام واسع من قبل الاقتصاديين والباحثين، نظرًا لارتباطه المباشر بالاستقرار الاقتصادي والسياسات المالية للدولة. فالعجز المالي لا يُعدّ بالضرورة ظاهرة سلبية في جميع الأحوال، بل قد يكون أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات لتحفيز النشاط الاقتصادي، خاصة في فترات الركود أو الأزمات الاقتصادية، حيث تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق العام لدعم الطلب الكلي، حتى وإن أدى ذلك إلى حدوث عجز مؤقت في الموازنة. إلا أن استمرار هذا العجز لفترات طويلة وبمعدلات مرتفعة قد يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد، مثل ارتفاع الدين العام وزيادة معدلات التضخم وتراجع الثقة في السياسة المالية[٣].

ويختلف مفهوم العجز المالي باختلاف الأسس المعتمدة في قياسه، حيث يمكن التمييز بين عدة أنواع من العجز، وذلك وفقًا لطبيعة التحليل الاقتصادي والهدف منه. ومن أبرز هذه الأنواع العجز الكلي (أو الإجمالي)، والذي يُعدّ أكثر المقاييس شيوعًا، ويُحسب من خلال الفرق بين إجمالي النفقات العامة وإجمالي الإيرادات العامة بما في ذلك المنح. ويعكس هذا النوع من العجز الوضع الحقيقي للموازنة العامة، ويُستخدم كمؤشر رئيسي لتقييم الأداء المالي للدولة[٤].

كما يوجد ما يُعرف بالعجز الأولي، وهو العجز الذي يتم احتسابه باستبعاد مدفوعات فوائد الدين العام من إجمالي النفقات. ويُعدّ هذا النوع من العجز مهمًا في تحليل مدى قدرة الدولة على التحكم في ماليتها العامة، إذ يركز على التوازن بين الإيرادات والنفقات الجارية دون احتساب

أعباء الديون السابقة. فإذا كان العجز الأولي منخفضًا أو يتحول إلى فائض، فإن ذلك يشير إلى تحسن نسبي في إدارة المالية العامة، حتى وإن ظل العجز الكلي قائمًا نتيجة ارتفاع خدمة الدين[٥].

ومن جهة أخرى، يمكن التمييز بين العجز الدوري والعجز الهيكلي. فالعجز الدوري يرتبط بالتقلبات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد، حيث يزداد العجز في فترات الركود نتيجة انخفاض الإيرادات الضريبية وزيادة الإنفاق على برامج الدعم والحماية الاجتماعية، بينما يتراجع في فترات الانتعاش الاقتصادي. أما العجز الهيكلي، فيعكس وجود اختلالات عميقة ومستمرة في هيكل المالية العامة، ولا يرتبط بشكل مباشر بالدورات الاقتصادية، بل يعود إلى عوامل مثل ضعف النظام الضريبي أو ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي بشكل دائم[٦].

ويُضاف إلى ذلك نوع آخر من العجز يُعرف بالعجز النقدي، والذي يُقاس من خلال الفرق بين النفقات والإيرادات دون احتساب عمليات الاقتراض، ويُستخدم هذا المفهوم في بعض التحليلات النقدية لتحديد أثر التمويل بالعجز على الكتلة النقدية ومستويات التضخم. كما يُشار أحيانًا إلى العجز الجاري، الذي يتعلق بالفرق بين الإيرادات والنفقات الجارية فقط، دون احتساب النفقات الاستثمارية، ويُستخدم هذا النوع لتقييم مدى قدرة الدولة على تمويل نفقاتها التشغيلية من مواردها الذاتية[٧].

ومن المهم الإشارة إلى أن تصنيف العجز المالي إلى هذه الأنواع لا يهدف فقط إلى التمييز النظري، بل يُسهم في تقديم صورة أكثر دقة عن الوضع المالي للدولة، ويساعد صناع القرار في اختيار السياسات المناسبة لمعالجة الاختلالات المالية. فلكل نوع من أنواع العجز دلالاته الخاصة وآثاره المختلفة على الاقتصاد، وبالتالي فإن التعامل معه يتطلب أدوات وسياسات تتناسب مع طبيعته.

وعليه، يمكن القول إن العجز المالي يُمثل مؤشرًا مهمًا يعكس صحة المالية العامة للدولة، كما يُعدّ أداة تحليلية تساعد في فهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني. إلا أن تقييمه لا ينبغي أن يتم بمعزل عن السياق الاقتصادي العام، بل يجب النظر إليه في إطار شامل يأخذ بعين الاعتبار أهداف السياسة الاقتصادية وظروف كل دولة، وذلك لضمان تحقيق التوازن بين متطلبات الاستقرار المالي وتحفيز النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: أسباب العجز المالي وآثاره الاقتصادية

ينشأ العجز المالي نتيجة تداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية والإدارية، التي تؤدي في مجملها إلى عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات الحكومية. ولا يمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى سبب واحد فقط، بل هي حصيلة تفاعل معقد بين سياسات الدولة وظروفها الاقتصادية الداخلية والخارجية، فضلًا عن كفاءة مؤسساتها المالية، تُعدّ محدودية الإيرادات العامة من أبرز أسباب العجز المالي، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على مورد واحد أو موارد تقليدية غير مستقرة، مثل الضرائب غير المتنوعة أو الإيرادات الريعية. فضعف النظام الضريبي، سواء من حيث التشريع أو الإدارة، يؤدي إلى انخفاض كفاءة التحصيل، كما أن انتشار التهرب الضريبي يفاقم من هذه المشكلة ويؤدي إلى تقلص الموارد المالية المتاحة للدولة. كذلك، فإن تباطؤ النشاط الاقتصادي ينعكس سلبًا على الإيرادات الضريبية، نظرًا لانخفاض الدخول والأرباح، مما يقلل من الحصيلة الضريبية[٨].

في المقابل، يشكل تزايد الإنفاق العام عاملًا رئيسيًا في تفاقم العجز المالي، حيث تميل الحكومات إلى توسيع نفقاتها لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الإنفاق على الأجور، والدعم، والخدمات العامة، والمشروعات الاستثمارية. وفي كثير من الأحيان، يكون هذا التوسع غير متوازن مع نمو الإيرادات، خاصة إذا لم يُصاحبه تخطيط مالي فعال أو رقابة صارمة على أوجه الإنفاق. كما أن تضخم الجهاز الإداري وارتفاع كلفة الخدمات الحكومية يؤديان إلى زيادة العبء على الموازنة العامة[٩].

ومن بين الأسباب الأخرى للعجز المالي، الأزمات الاقتصادية والمالية التي قد تتعرض لها الدولة، سواء كانت داخلية أو خارجية، مثل الركود الاقتصادي أو تقلبات أسعار السلع الأساسية أو الأزمات العالمية. ففي فترات الأزمات، تنخفض الإيرادات العامة في الوقت الذي تزداد فيه الحاجة إلى الإنفاق الحكومي لدعم الاقتصاد، مما يؤدي إلى اتساع فجوة العجز. كما تلعب السياسات المالية غير الرشيدة دورًا مهمًا، مثل الاعتماد المفرط على الاقتراض دون وجود خطط واضحة للسداد، أو ضعف التنسيق بين السياسات المالية والنقدية.

كذلك، تؤثر العوامل السياسية والمؤسسية في تفاقم العجز المالي، حيث قد تؤدي عدم الاستقرار السياسي أو ضعف الحوكمة إلى سوء إدارة الموارد العامة وغياب الشفافية والمساءلة، مما

ينعكس سلبًا على كفاءة الإنفاق والإيرادات. كما أن انتشار الفساد الإداري والمالي يُعدّ من العوامل التي تستنزف الموارد العامة وتزيد من حدة العجز.

أما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للعجز المالي، فهي متعددة ومتشابكة، وتختلف باختلاف حجمه ومدته وطريقة تمويله. فمن ناحية، قد يؤدي العجز المالي إلى زيادة الدين العام، نتيجة لجوء الحكومة إلى الاقتراض لتغطية النفقات، وهو ما يترتب عليه ارتفاع أعباء خدمة الدين في المستقبل، مما يضغط على الموازنة العامة ويحد من قدرة الدولة على توجيه الموارد نحو مجالات التنمية، ومن ناحية أخرى، قد يسهم العجز المالي في زيادة معدلات التضخم، خاصة إذا تم تمويله من خلال الإصدار النقدي، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الكتلة النقدية دون زيادة مقابلة في الإنتاج، مما يرفع المستوى العام للأسعار. كما يمكن أن يؤدي العجز إلى مزاحمة القطاع الخاص على الموارد المالية، في حال اعتماد الحكومة على الاقتراض الداخلي، وهو ما يُعرف بأثر "المزاحمة"، حيث ترتفع أسعار الفائدة ويقل الاستثمار الخاص[١٠].

إضافة إلى ذلك، قد يؤثر العجز المالي سلبًا على ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة، خاصة إذا تم تمويله من خلال الاقتراض الخارجي، مما يزيد من الطلب على العملات الأجنبية ويؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية. كما أن استمرار العجز لفترات طويلة قد يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني، ويؤثر على التصنيف الائتماني للدولة، مما يزيد من كلفة الاقتراض ويحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي، ورغم هذه الآثار السلبية، يرى بعض الاقتصاديين أن العجز المالي قد يكون له دور إيجابي في بعض الحالات، خاصة إذا تم استخدامه بشكل مدروس لتمويل مشروعات استثمارية إنتاجية تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. إلا أن ذلك يتطلب إدارة رشيدة للمالية العامة، تضمن توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر كفاءة، مع الحفاظ على مستويات آمنة من العجز والدين، وعليه، فإن العجز المالي يُعدّ ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة، تتطلب فهمًا دقيقًا لأسبابها وآثارها، من أجل وضع سياسات مالية فعالة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، وضمان الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

المطلب الثاني: ماهية التهرب الضريبي

يُعدّ التهرب الضريبي من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة المالية والضريبية في مختلف الدول، لما له من آثار مباشرة على كفاءة تعبئة الموارد العامة وقدرة الدولة على تمويل نفقاتها وتحقيق أهدافها التنموية. فالضريبة تمثل أحد أهم مصادر الإيرادات العامة، وأي خلل في

تحصيلها ينعكس سلبًا على التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي، وتكمن خطورة التهرب الضريبي في كونه سلوكًا غير قانوني يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة الضريبية، حيث يتحمل العبء الضريبي المكلفون الملتزمون، في حين يتفادى المتهربون أداء واجباتهم، مما يخلق حالة من عدم المساواة ويضعف الثقة في النظام الضريبي. كما يسهم هذا السلوك في تقليص الإيرادات العامة، الأمر الذي قد يدفع الحكومات إلى زيادة الضرائب أو اللجوء إلى الاقتراض[١١]، بما يفاقم من الأعباء الاقتصادية، ومن هنا، تبرز أهمية دراسة ماهية التهرب الضريبي من خلال التطرق إلى مفهومه وأشكاله المختلفة، ثم تحليل أسبابه وآثاره الاقتصادية، بما يساعد على فهم أعمق لهذه الظاهرة ووضع الأسس المناسبة لمعالجتها والحد من انتشارها.

الفرع الاول: مفهوم التهرب الضريبي وأشكاله

يُعدّ التهرب الضريبي من الظواهر المالية التي تثير اهتمامًا واسعًا في مجال المالية العامة، نظرًا لما يترتب عليه من آثار سلبية تمسّ موارد الدولة وقدرتها على تمويل نفقاتها العامة. ويُقصد بالتهرب الضريبي امتناع المكلف، سواء كان فردًا أو مؤسسة، عن دفع الضريبة المستحقة عليه كليًا أو جزئيًا، من خلال استخدام وسائل غير قانونية تتسم بالغش أو التدليس أو إخفاء الحقائق المالية، وذلك بهدف تقليل العبء الضريبي أو التخلص منه بصورة كاملة. ويعني ذلك أن التهرب الضريبي يقوم على عنصرين أساسيين، أولهما مخالفة القوانين والأنظمة الضريبية المعمول بها، وثانيهما وجود نية متعمدة لدى المكلف في عدم الالتزام بأداء الضريبة المستحقة[١٢].

ويختلف التهرب الضريبي عن بعض المفاهيم القريبة منه، وعلى رأسها التجنب الضريبي، حيث إن الأخير يتم ضمن إطار القانون من خلال استغلال الثغرات التشريعية أو الاختلاف في التفسير القانوني للنصوص الضريبية، في حين أن التهرب الضريبي يمثل سلوكًا غير مشروع ومخالفًا صريحًا للقانون. ومن ثم، فإن التهرب الضريبي يُعدّ جريمة مالية في أغلب التشريعات، لما له من تأثير مباشر على الإيرادات العامة ومبدأ العدالة الضريبية.

ويتخذ التهرب الضريبي أشكالًا وصورًا متعددة تختلف باختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي ودرجة تطور النظام الضريبي وفعالية الرقابة المالية والإدارية. ومن أبرز هذه الأشكال إخفاء الدخل الحقيقي، حيث يقوم المكلف بعدم الإفصاح عن جزء من أرباحه أو إيراداته بهدف تقليل الوعاء الضريبي المستحق عليه. ويُعد هذا الشكل من أكثر صور التهرب شيوعًا، خاصة في الأنشطة

التي يصعب فيها تتبع الإيرادات بشكل دقيق، مثل الأنشطة التجارية الصغيرة أو المعاملات النقدية المباشرة.

كما يظهر التهرب الضريبي في صورة التلاعب في السجلات والبيانات المحاسبية، حيث يتم تعديل أو تزوير القوائم المالية والفواتير والإيصالات لتقليل الأرباح المعلنة أو تضخيم النفقات بشكل غير حقيقي، مما يؤدي إلى تخفيض قيمة الضريبة المستحقة. ويعتمد هذا الأسلوب بشكل أكبر على ضعف الرقابة المحاسبية أو غياب التدقيق المالي الفعال[١٣].

ومن الأشكال الأخرى للتهرب الضريبي، عدم تسجيل النشاط الاقتصادي لدى الجهات الضريبية المختصة، حيث يقوم بعض الأفراد أو المنشآت بممارسة أنشطتهم الاقتصادية خارج الإطار الرسمي، مما يحرم الدولة من فرض الضرائب المستحقة عليهم، ويُسهم هذا الشكل في توسع الاقتصاد غير الرسمي أو ما يُعرف بالاقتصاد الموازي، الذي يعمل خارج نطاق الرقابة الحكومية[١٤].

كذلك، يُعدّ التهرب من الضرائب غير المباشرة أحد الأشكال الشائعة، مثل التهرب من ضريبة القيمة المضافة أو الرسوم الجمركية، وذلك من خلال التهريب أو عدم التصريح الصحيح عن السلع والخدمات أو التلاعب في قيمها الحقيقية. ويؤثر هذا النوع من التهرب بشكل كبير على الإيرادات الجمركية والضريبية، خاصة في الدول التي تعتمد على هذه الضرائب كمصدر رئيسي للدخل[١٥].

كما يمكن أن يتخذ التهرب الضريبي شكل استخدام الفواتير الوهمية أو الصورية، حيث يتم إصدار فواتير لا تعكس عمليات بيع أو شراء حقيقية، وإنما تُستخدم فقط لتخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة أو تضخيم النفقات. ويُعد هذا الأسلوب من الأساليب المعقدة التي تتطلب رقابة محاسبية دقيقة لكشفه.

ومن الجدير بالذكر أن تطور أساليب التهرب الضريبي يرتبط بشكل مباشر بتطور الأنشطة الاقتصادية والتكنولوجية، حيث أصبحت بعض صور التهرب أكثر تعقيدًا، خاصة مع انتشار التجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية العابرة للحدود، مما يجعل عملية الرقابة الضريبية أكثر صعوبة وتتطلب أدوات حديثة تعتمد على التحول الرقمي وتبادل المعلومات بين المؤسسات المالية[١٦].

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن التهرب الضريبي ليس ظاهرة بسيطة أو محدودة، بل هو سلوك متعدد الأشكال والوسائل، يتأثر بعوامل اقتصادية وإدارية وتشريعية مختلفة، كما أن تنوع أشكاله يعكس حجم التحدي الذي يواجهه النظام الضريبي في سبيل تحقيق الامتثال الضريبي الكامل، مما يستدعي تطوير آليات الرقابة وتعزيز الوعي الضريبي والحد من الدوافع المؤدية إلى هذا السلوك غير المشروع.

الفرع الثاني: أسباب التهرب الضريبي وآثاره الاقتصادية

يُعد التهرب الضريبي من الظواهر الاقتصادية المعقدة التي تتداخل في تشكيلها مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، الأمر الذي يجعل فهم أسبابه وتحليل آثاره ضرورة علمية لفهم أبعاده الحقيقية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني. فهذه الظاهرة لا تنشأ بشكل عشوائي، بل هي نتيجة تراكمات هيكلية وسلوكية ترتبط بطبيعة النظام الضريبي ومدى كفاءته وعدالته، فضلًا عن البيئة الاقتصادية العامة ومستوى الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية[١٧].

فيما يتعلق بالأسباب، يمكن الإشارة في البداية إلى العوامل الاقتصادية بوصفها من أبرز المحركات لسلوك التهرب الضريبي، حيث يلعب ارتفاع العبء الضريبي دورًا رئيسًا في دفع الأفراد والشركات إلى محاولة تقليل التزاماتهم الضريبية بطرق غير مشروعة. فكلما زادت معدلات الضرائب دون أن يقابلها تحسن ملموس في مستوى الخدمات العامة، زادت الحوافز لدى المكلفين للتهرب، خاصة في ظل شعورهم بعدم التوازن بين ما يدفعونه وما يحصلون عليه من منافع. كما أن ضعف الدخل أو تذبذبه، لا سيما في الاقتصادات النامية، قد يدفع بعض المكلفين إلى التهرب كوسيلة للحفاظ على مستوى معيشتهم[١٨].

إلى جانب ذلك، تبرز العوامل المؤسسية والإدارية بوصفها عنصرًا حاسمًا في انتشار هذه الظاهرة، حيث يؤدي ضعف كفاءة الإدارة الضريبية، وغياب الأنظمة الرقابية الفعالة، وانتشار الفساد الإداري، إلى خلق بيئة مواتية للتهرب الضريبي. فكلما كانت الإجراءات الضريبية معقدة وغير واضحة، زادت فرص التلاعب والتحايل، خاصة في ظل غياب الشفافية والمساءلة. كما أن ضعف تطبيق القوانين أو التراخي في فرض العقوبات يشجع المكلفين على المخاطرة والتهرب، لاعتقادهم بأن احتمالية اكتشافهم أو معاقبتهم منخفضة.

ولا يمكن إغفال العوامل الاجتماعية والنفسية التي تلعب دورًا مهمًا في تشكيل السلوك الضريبي، حيث يرتبط التهرب الضريبي بدرجة الوعي الضريبي لدى الأفراد، ومدى إدراكهم لأهمية الضرائب في تمويل الإنفاق العام. فضعف الثقافة الضريبية، وانتشار القيم التي تبرر التهرب أو تقلل من خطورته، يسهمان في تعزيز هذه الظاهرة، كما أن انخفاض مستوى الثقة بالحكومة

ومؤسساتها، نتيجة سوء الإدارة أو الفساد، يدفع الأفراد إلى عدم الالتزام الضريبي، باعتبار أن أموالهم لا تُستخدم بالشكل الصحيح[١٩].

أما من حيث الآثار الاقتصادية، فإن التهرب الضريبي يترك انعكاسات سلبية عميقة على الاقتصاد الوطني، حيث يؤدي في المقام الأول إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة، مما يفاقم مشكلة العجز المالي ويحد من قدرة الحكومة على تمويل النفقات العامة، وهذا بدوره قد يدفع الحكومات إلى زيادة الضرائب على الملتزمين أو اللجوء إلى الاقتراض، الأمر الذي يخلق حلقة مفرغة من العجز والتهرب.

كما يسهم التهرب الضريبي في الإخلال بمبدأ العدالة الضريبية، إذ يؤدي إلى تحميل الفئات الملتزمة عبئًا أكبر مقارنة بغير الملتزمين، مما يخلق شعورًا بعدم الإنصاف ويضعف الامتثال الطوعي للضرائب، إضافة إلى ذلك، فإنه يؤثر سلبًا على كفاءة تخصيص الموارد، حيث يشجع الأنشطة غير الرسمية ويؤدي إلى تشويه المنافسة بين الشركات، إذ تتمتع الشركات المتهربة بميزة غير عادلة على حساب الشركات الملتزمة[٢٠].

ومن الآثار المهمة أيضًا، أن التهرب الضريبي يضعف الثقة بين الدولة والمواطن، ويؤثر على العلاقة التعاقدية بينهما، حيث تصبح الضرائب محل نزاع بدلًا من كونها أداة لتحقيق التنمية. كما أنه يحد من قدرة الدولة على تنفيذ السياسات الاقتصادية الفعالة، سواء في مجال إعادة توزيع الدخل أو تحقيق الاستقرار الاقتصادي[٢١].

وعليه، يتضح أن التهرب الضريبي ليس مجرد مخالفة قانونية فردية، بل هو ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية واسعة، تتطلب معالجة شاملة تأخذ في الاعتبار مختلف أسبابه وتداعياته، بما يسهم في تعزيز الامتثال الضريبي وتحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: العلاقة بين العجز المالي والتهرب الضريبي (دراسة تحليلية)

بعد استعراض الإطار النظري لكل من العجز المالي والتهرب الضريبي في المبحث الأول، وما تضمنه من تحديد المفاهيم الأساسية وبيان الأسباب والآثار الاقتصادية لكل منهما، تبرز الحاجة إلى الانتقال نحو الجانب التحليلي الذي يُعنى بدراسة طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين في الواقع العملي، فالمعالجة النظرية، على أهميتها، لا تكتمل إلا من خلال تحليل تفاعلاتها التطبيقية، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها الأنظمة المالية المعاصرة، ويهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على العلاقة التبادلية بين العجز المالي والتهرب الضريبي، من خلال تحليل الكيفية التي يؤثر بها كل منهما في الآخر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كما يتناول هذا المبحث دور السياسات المالية، ولا سيما الضريبية منها، في تعزيز هذه العلاقة أو الحد منها[٢٢]،

في ضوء المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية المختلفة، ومن ثم، يسعى هذا المبحث إلى تقديم قراءة تحليلية متعمقة تسهم في فهم ديناميكيات هذه العلاقة، تمهيدًا لاقتراح معالجات عملية تسهم في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز كفاءة النظام الضريبي.

المطلب الأول: تأثير العجز المالي على التهرب الضريبي

في إطار التوجه التحليلي الذي يتبناه هذا المبحث، يأتي هذا المطلب ليركز على دراسة تأثير العجز المالي على التهرب الضريبي، باعتباره أحد أبرز مظاهر التفاعل بين السياسة المالية وسلوك المكلفين. فالعجز المالي لا يُعد مجرد مؤشر على اختلال التوازن المالي، بل يمثل عاملًا مؤثرًا في صياغة السياسات الضريبية، والتي تنعكس بدورها على مستوى الامتثال الضريبي داخل الاقتصاد، ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المطلب تحليل العلاقة النظرية بين زيادة العجز المالي وارتفاع معدلات التهرب الضريبي، مع بيان الآليات التي تنتقل من خلالها آثار العجز إلى سلوك المكلفين، سواء من خلال زيادة العبء الضريبي أو تراجع مستوى الثقة بالمؤسسات الحكومية. كما يُعنى بدراسة دور السياسة الضريبية في تشكيل هذه العلاقة، سواء من حيث تصميمها أو طريقة تطبيقها، وما إذا كانت تسهم في تفاقم ظاهرة التهرب أو الحد منها، وعليه، يسعى هذا المطلب إلى تقديم فهم تحليلي متكامل لهذه العلاقة، من خلال الربط بين الأبعاد النظرية والتطبيقية، بما يمهد الطريق لبحث سبل المعالجة في المطلب اللاحق.

الفرع الأول: العلاقة النظرية بين زيادة العجز المالي وارتفاع التهرب الضريبي

تُعد العلاقة بين العجز المالي والتهرب الضريبي من القضايا الهامة في حقل المالية العامة، إذ تعكس تفاعلًا معقدًا بين السياسات الحكومية وسلوك المكلفين، في إطار بيئة اقتصادية ومؤسسية تتسم بالتغير المستمر. فالعجز المالي، بوصفه نتيجة لعدم التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات الحكومية، لا يقف عند حد كونه مؤشرًا ماليًا، بل يمتد ليؤثر في طبيعة القرارات الاقتصادية التي تتخذها الدولة، والتي تنعكس بدورها على سلوك الأفراد والشركات، ولا سيما في مجال الالتزام الضريبي[٢٣].

من الناحية النظرية، يُفترض أن يؤدي ارتفاع العجز المالي إلى لجوء الحكومة إلى تبني سياسات مالية تهدف إلى زيادة الإيرادات، وفي مقدمتها رفع الضرائب أو توسيع الوعاء الضريبي. غير أن هذا التوجه، وإن كان يهدف إلى معالجة الاختلال المالي، قد يُفضي إلى نتائج عكسية تتمثل في زيادة معدلات التهرب الضريبي، خاصة إذا لم يُصاحب بإصلاحات مؤسسية تعزز الثقة والعدالة. فكلما ارتفع العبء الضريبي، زادت الحوافز لدى المكلفين لتجنب أو التهرب من دفع

الضرائب، وهو ما يتفق مع الطروحات النظرية التي تربط بين مستوى الضرائب وسلوك الامتثال الضريبي.

وتبرز بعض الاتجاهات النظرية التي تفسر هذه العلاقة، حيث تشير نظرية الاختيار العقلاني إلى أن الأفراد يتخذون قراراتهم بناءً على مقارنة بين المنافع والتكاليف، فإذا ما أدرك المكلف أن تكلفة الالتزام الضريبي مرتفعة مقارنة باحتمالية اكتشاف التهرب والعقوبات المترتبة عليه، فإنه قد يميل إلى التهرب. وبذلك، فإن زيادة الضرائب الناتجة عن العجز المالي قد ترفع من كلفة الامتثال، مما يدفع نحو زيادة السلوك غير المشروع، خاصة في ظل ضعف الرقابة[٢٤].

كما يمكن تفسير هذه العلاقة في ضوء نظرية العبء الضريبي، التي تفترض أن ارتفاع الضرائب يؤدي إلى تقليص الحوافز الاقتصادية، ويشجع على انتقال الأنشطة الاقتصادية إلى القطاع غير الرسمي، حيث تقل الرقابة ويزداد التهرب. وهذا يعني أن السياسات الهادفة إلى تقليص العجز عبر زيادة الضرائب قد تؤدي إلى نتائج عكسية، تتمثل في تآكل القاعدة الضريبية بدلًا من توسيعها.

ومن جانب آخر، تؤكد نظرية العقد الاجتماعي على أن الالتزام الضريبي يرتبط بدرجة الثقة بين الدولة والمواطن، حيث يُنظر إلى الضرائب بوصفها مساهمة في تمويل الخدمات العامة. فإذا ما شعر الأفراد بأن الحكومة لا تستخدم الموارد بكفاءة، أو أن هناك فسادًا في إدارة المال العام، فإن استعدادهم للالتزام الضريبي يتراجع، ويزداد ميلهم إلى التهرب. وفي هذه الحالة، فإن العجز المالي، إذا كان ناتجًا عن سوء إدارة أو إنفاق غير رشيد، قد يُضعف من شرعية النظام الضريبي، ويؤدي إلى تفاقم ظاهرة التهرب[٢٥].

كما أن هناك علاقة غير مباشرة بين العجز المالي والتهرب الضريبي من خلال القنوات الاقتصادية الكلية، حيث قد يؤدي العجز إلى ارتفاع معدلات التضخم أو زيادة الدين العام، مما ينعكس سلبًا على القوة الشرائية للأفراد ويزيد من الضغوط الاقتصادية عليهم. وفي ظل هذه الظروف، قد يلجأ بعض المكلفين إلى التهرب كوسيلة للتكيف مع تراجع دخولهم الحقيقية، خاصة في الاقتصادات التي تعاني من عدم الاستقرار[٢٦].

ومن الزاوية المؤسسية، تلعب كفاءة الإدارة الضريبية دورًا محوريًا في تحديد طبيعة العلاقة بين العجز المالي والتهرب الضريبي، حيث إن الحكومات التي تعاني من عجز مالي قد تواجه قيودًا في الموارد المخصصة لتطوير الأجهزة الضريبية، مما يؤدي إلى ضعف قدرتها على الكشف عن حالات التهرب ومكافحتها. ونتيجة لذلك، قد تتسع الفجوة بين الالتزام الفعلي والمستهدف، الأمر الذي يفاقم من مشكلة العجز بدلًا من معالجتها[٢٧].

ولا يمكن إغفال أن هذه العلاقة قد تتخذ طابعًا دائريًا أو تراكميًا، حيث يؤدي العجز المالي إلى زيادة الضرائب، ومن ثم ارتفاع التهرب الضريبي، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الإيرادات العامة، وبالتالي تفاقم العجز مرة أخرى. وهذه الحلقة المفرغة تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه السياسات المالية، خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضعف الهياكل المؤسسية[٢٨].

وفي إطار التحليل النظري، يتضح أن العلاقة بين العجز المالي والتهرب الضريبي ليست علاقة خطية بسيطة، بل هي علاقة مركبة تتأثر بعدة عوامل وسيطة، مثل مستوى التنمية الاقتصادية، وهيكل النظام الضريبي، ودرجة الشفافية، ومدى فعالية القوانين. فقد يؤدي العجز المالي في بعض الحالات إلى تحسين الإدارة الضريبية وتعزيز الامتثال، إذا ما تم التعامل معه من خلال إصلاحات شاملة، في حين قد يؤدي في حالات أخرى إلى نتائج سلبية إذا اقتصر التعامل معه على زيادة الضرائب دون معالجة الاختلالات الهيكلية.

وعليه، يمكن القول إن التحليل النظري لهذه العلاقة يكشف عن أهمية التوازن في السياسات المالية، حيث لا يكفي التركيز على زيادة الإيرادات لمعالجة العجز، بل ينبغي مراعاة الأبعاد السلوكية والمؤسسية التي تؤثر في استجابة المكلفين. فكلما كانت السياسات الضريبية عادلة وشفافة، ومصحوبة بإدارة كفؤة، قلّت الحوافز للتهرب، حتى في ظل وجود عجز مالي.

وخلاصة القول، إن العلاقة بين العجز المالي والتهرب الضريبي تمثل نموذجًا للتفاعل المعقد بين الاقتصاد الكلي والسلوك الفردي، حيث تتداخل الاعتبارات المالية مع العوامل النفسية والمؤسسية في تشكيل هذه الظاهرة. ومن ثم، فإن فهم هذه العلاقة من منظور نظري يُعد خطوة أساسية نحو تصميم سياسات مالية أكثر فاعلية، تسهم في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الامتثال الضريبي على المدى الطويل.

الفرع الثاني: دور السياسة الضريبية في تفاقم أو الحد من التهرب الضريبي

تُعد السياسة الضريبية إحدى الأدوات الرئيسة التي تعتمد عليها الدولة في إدارة مواردها المالية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يقتصر دورها على توفير الإيرادات العامة فحسب، بل يمتد ليشمل إعادة توزيع الدخل، وتحفيز النشاط الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار المالي. غير أن فعالية هذه السياسة ترتبط بدرجة كبيرة بكيفية تصميمها وتطبيقها، حيث يمكن أن تسهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي إذا ما أُحسن توظيفها، أو أن تؤدي إلى تفاقمها إذا ما شابها القصور أو عدم التوازن[٢٩].

من الناحية النظرية، تقوم السياسة الضريبية الفعالة على مجموعة من المبادئ الأساسية، في مقدمتها العدالة، والكفاءة، والبساطة، والشفافية. فكلما كان النظام الضريبي عادلًا في توزيع

الأعباء بين المكلفين، ومتناسبًا مع قدراتهم التكليفية، زاد مستوى القبول الاجتماعي له، وتعززت درجة الامتثال الطوعي. أما في حال غياب العدالة، سواء كانت أفقية أو عمودية، فإن ذلك يولد شعورًا بالظلم لدى المكلفين، ويدفعهم إلى البحث عن وسائل للتهرب كنوع من التكيف أو الاحتجاج غير المباشر[٣٠].

ويُعد مستوى العبء الضريبي من أهم المحددات التي تؤثر في سلوك المكلفين، حيث إن فرض معدلات ضريبية مرتفعة دون مراعاة الواقع الاقتصادي قد يؤدي إلى نتائج عكسية، تتمثل في زيادة التهرب بدلًا من زيادة الإيرادات. فالمكلف، بوصفه فاعلًا اقتصاديًا عقلانيًا، يسعى إلى تعظيم منفعته وتقليل التكاليف التي يتحملها، وإذا ما شعر بأن العبء الضريبي يفوق قدرته أو لا يتناسب مع العائد من الخدمات العامة، فإنه قد يلجأ إلى التهرب بوسائل مختلفة.

كما تلعب بنية النظام الضريبي دورًا مهمًا في تشكيل سلوك الامتثال، حيث إن الأنظمة المعقدة التي تتسم بتعدد القوانين والإجراءات، وغياب الوضوح في النصوص، تفتح المجال أمام التفسير المتباين والتحايل، مما يسهم في زيادة فرص التهرب. وعلى العكس من ذلك، فإن تبسيط الإجراءات، وتوحيد القواعد، واستخدام التقنيات الحديثة في الإدارة الضريبية، يسهم في تقليل الفجوة بين الالتزام الفعلي والمطلوب، ويعزز من كفاءة التحصيل الضريبي.

ومن الجوانب المهمة أيضًا، دور الإدارة الضريبية في تنفيذ السياسة الضريبية، حيث لا يكفي وضع قوانين جيدة دون وجود جهاز إداري كفوء قادر على تطبيقها بفعالية. فضعف القدرات المؤسسية، وغياب التدريب، وانتشار الفساد، كلها عوامل تحد من قدرة الإدارة على مكافحة التهرب. وفي المقابل، فإن تعزيز القدرات البشرية والتقنية، وتبني نظم رقابية متطورة، يسهم في نرفع احتمالية اكتشاف حالات التهرب، مما يقلل من الحوافز لدى المكلفين لممارسته.

ولا يمكن إغفال أهمية الثقة بين الدولة والمكلفين، حيث إن السياسة الضريبية لا تُطبق في فراغ، بل في إطار علاقة اجتماعية تقوم على نوع من التعاقد الضمني، فإذا ما شعر الأفراد بأن الحكومة تتسم بالشفافية، وتستخدم الموارد العامة بكفاءة، وتوفر خدمات ذات جودة، فإن ذلك يعزز من استعدادهم للامتثال الضريبي، أما في حال غياب هذه الثقة، فإن السياسات الضريبية، مهما كانت مصممة بشكل جيد، قد تفشل في تحقيق أهدافها، بل وقد تسهم في زيادة التهرب[٣١].

كما أن السياسة الضريبية يمكن أن تسهم في الحد من التهرب من خلال تبني حوافز إيجابية، مثل الإعفاءات الضريبية المدروسة، أو التخفيضات للمكلفين الملتزمين، أو تسهيل إجراءات التسوية، مما يشجع الأفراد والشركات على الدخول في الاقتصاد الرسمي، فبدلًا من الاعتماد فقط

على الردع والعقوبات، يمكن استخدام مزيج من الأدوات التحفيزية والرقابية لتحقيق نتائج أكثر استدامة.

وفي إطار معالجة العجز المالي، قد تلجأ الحكومات إلى تعديل سياساتها الضريبية بشكل سريع، سواء من خلال رفع المعدلات أو فرض ضرائب جديدة، غير أن هذا النهج، إذا لم يكن مدروسًا بعناية، قد يؤدي إلى نتائج عكسية، تتمثل في زيادة التهرب وتقليص القاعدة الضريبية. ولذلك، فإن معالجة العجز ينبغي أن تتم من خلال إصلاحات شاملة تأخذ في الاعتبار تحسين كفاءة الإنفاق العام، وتعزيز النمو الاقتصادي، إلى جانب تطوير النظام الضريبي.

ومن زاوية أخرى، فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة الضرائب يمثل أحد أهم الأدوات المعاصرة للحد من التهرب، حيث تسهم الأنظمة الإلكترونية في تقليل التفاعل المباشر بين المكلف والإدارة، مما يحد من فرص الفساد، ويزيد من دقة البيانات، ويسهل عمليات المتابعة والتحليل. كما أن الربط بين الجهات الحكومية المختلفة يتيح تبادل المعلومات، مما يعزز من قدرة الدولة على الكشف عن الأنشطة غير المصرح بها.

ويُلاحظ كذلك أن فعالية السياسة الضريبية في الحد من التهرب تتأثر بالسياق الاقتصادي العام، حيث إن الاقتصادات التي تتمتع بمستوى عالٍ من الاستقرار والنمو تكون أكثر قدرة على تحقيق الامتثال الضريبي، مقارنة بتلك التي تعاني من الأزمات والتقلبات. ففي ظل الأزمات الاقتصادية، تزداد الضغوط على الأفراد والشركات، مما قد يدفعهم إلى التهرب كوسيلة للبقاء.

وعليه، يتضح أن السياسة الضريبية تمثل سلاحًا ذا حدين، إذ يمكن أن تكون أداة فعالة للحد من التهرب الضريبي إذا ما صُممت ونُفذت وفق أسس علمية تأخذ في الاعتبار العدالة والكفاءة والشفافية، كما يمكن أن تسهم في تفاقم الظاهرة إذا ما اتسمت بالقصور أو عدم التوازن. ومن ثم، فإن تحقيق التوازن بين متطلبات الإيرادات العامة وتحفيز الامتثال الضريبي يُعد من أبرز التحديات التي تواجه صناع القرار.

وخلاصة القول، إن دور السياسة الضريبية في مواجهة التهرب الضريبي لا يقتصر على الجانب التشريعي، بل يشمل مجموعة متكاملة من الإجراءات المؤسسية والإدارية والتقنية، التي تهدف إلى خلق بيئة ضريبية عادلة ومحفزة، تسهم في تعزيز الثقة بين الدولة والمكلفين، وتدعم الاستقرار المالي على المدى الطويل.

المطلب الثاني: تحليل العلاقة وسبل المعالجة

استكمالًا لما تم تناوله في المطلب الأول من تحليل العلاقة بين العجز المالي والتهرب الضريبي من منظور نظري وتطبيقي، تبرز أهمية الانتقال إلى بحث السبل الكفيلة بمعالجة هذه العلاقة

والحد من آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني. ففهم طبيعة التفاعل بين المتغيرين لا يكتمل دون التطرق إلى الآليات العملية التي يمكن من خلالها تقليص العجز المالي والحد من ظاهرة التهرب الضريبي في آنٍ واحد، ومن هذا المنطلق، يركز هذا المطلب على دراسة مجموعة من الأدوات والسياسات التي يمكن أن تعتمدها الحكومات لتحقيق التوازن المالي وتعزيز كفاءة النظام الضريبي، سواء من خلال إصلاح التشريعات الضريبية، أو تطوير الإدارة الضريبية، أو تحسين بيئة الامتثال الضريبي. كما يتناول هذا المطلب أهمية تبني سياسات مالية متكاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية والسلوكية، بما يسهم في معالجة جذور المشكلة بدلًا من الاكتفاء بمظاهرها، وعليه، يسعى هذا المطلب إلى تقديم رؤية تحليلية لآليات الحد من التهرب الضريبي وتقليص العجز المالي، من خلال الربط بين الجانب النظري والتطبيقي، تمهيدًا لعرض السياسات والإجراءات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: تحليل قياسي أو تطبيقي للعلاقة بين العجز المالي والتهرب الضريبي

يُعد التحليل القياسي للعلاقة بين العجز المالي والتهرب الضريبي خطوة أساسية للانتقال من الطرح النظري إلى التحقق العلمي من طبيعة هذه العلاقة واتجاهها وقوتها، وذلك من خلال توظيف الأدوات الإحصائية والاقتصادية المناسبة. فالدراسات التطبيقية تُسهم في اختبار الفرضيات النظرية، وتُتيح فهمًا أعمق لكيفية تفاعل المتغيرات الاقتصادية في الواقع، خاصة في ظل اختلاف البيئات الاقتصادية والمؤسسية بين الدول.

ويرتكز التحليل القياسي على تحديد نموذج اقتصادي يعكس العلاقة بين العجز المالي بوصفه متغيرًا مستقلًا، والتهرب الضريبي بوصفه متغيرًا تابعًا، مع الأخذ بنظر الاعتبار مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي قد تؤثر في هذه العلاقة، ويُقاس العجز المالي غالبًا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لما يوفره هذا المؤشر من إمكانية المقارنة عبر الزمن وبين الدول، في حين يُعد قياس التهرب الضريبي أكثر تعقيدًا نظرًا لطبيعته غير المعلنة، مما يستلزم استخدام مؤشرات تقريبية، مثل الفجوة الضريبية أو حجم الاقتصاد غير الرسمي[٣٢].

ومن الناحية المنهجية، يعتمد التحليل على استخدام نماذج الانحدار القياسي، سواء البسيطة أو المتعددة، بهدف تقدير أثر العجز المالي على التهرب الضريبي، واختبار مدى معنوية هذا الأثر إحصائيًا. كما يمكن استخدام نماذج السلاسل الزمنية في حال توفر بيانات طويلة الأجل، أو نماذج البيانات المقطعية أو البانل عند دراسة مجموعة من الدول أو الوحدات الاقتصادية، وتُسهم هذه النماذج في الكشف عن طبيعة العلاقة، سواء كانت طردية أو عكسية، وكذلك في تحديد حجم التأثير[٣٣].

وتُظهر العديد من الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة طردية بين العجز المالي والتهرب الضريبي، حيث يؤدي ارتفاع العجز إلى زيادة الضغوط على الحكومات لتعزيز الإيرادات، مما يدفعها إلى رفع الضرائب أو تشديد الإجراءات، وهو ما قد يُقابل برد فعل سلبي من قبل المكلفين يتمثل في زيادة التهرب. غير أن هذه النتيجة ليست مطلقة، إذ قد تختلف باختلاف السياق الاقتصادي، ومستوى كفاءة الإدارة الضريبية، ودرجة الثقة بالمؤسسات.

وفي هذا الإطار، تُعد المتغيرات الوسيطة ذات أهمية كبيرة في تفسير العلاقة، حيث يمكن أن تؤدي إلى تعزيز أو إضعاف تأثير العجز المالي على التهرب الضريبي. ومن أبرز هذه المتغيرات مستوى الفساد، وكفاءة الجهاز الضريبي، ودرجة الشفافية، ومستوى الدخل، ومعدل البطالة، إضافة إلى طبيعة النظام الضريبي نفسه. فعلى سبيل المثال، في البيئات التي تنتشر فيها مظاهر الفساد وضعف الرقابة، يكون تأثير العجز المالي على التهرب أكثر وضوحًا، مقارنة بالبيئات التي تتمتع بمؤسسات قوية ونظم رقابية فعالة.

كما أن التحليل القياسي قد يكشف عن وجود علاقة سببية مزدوجة بين المتغيرين، حيث لا يقتصر تأثير العجز المالي على التهرب الضريبي، بل إن التهرب بدوره يسهم في تعميق العجز من خلال تقليص الإيرادات العامة. وفي هذه الحالة، يمكن استخدام نماذج متقدمة، مثل نماذج الانحدار الذاتي المتجه أو اختبارات السببية، لتحليل طبيعة هذه العلاقة الديناميكية.

ومن الجوانب المهمة في التحليل التطبيقي أيضًا، اختبار استقرارية البيانات والتأكد من خلوها من المشكلات القياسية، مثل الارتباط الذاتي أو التباين غير المتجانس، وذلك لضمان دقة النتائج ومصداقيتها، كما يتطلب الأمر اختيار فترة زمنية مناسبة تعكس التغيرات الاقتصادية، وتوفر عددًا كافيًا من المشاهدات لإجراء التحليل بشكل سليم[٣٤].

وعند تفسير النتائج، ينبغي عدم الاكتفاء بالدلالة الإحصائية، بل يجب ربطها بالواقع الاقتصادي، وتحليلها في ضوء السياسات المالية المتبعة، فقد تُظهر النتائج وجود علاقة إيجابية بين العجز والتهرب، إلا أن تفسير هذه العلاقة يتطلب فهم السياق الذي نشأت فيه، مثل طبيعة الإصلاحات الضريبية، أو الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الدولة خلال فترة الدراسة[٣٥].

كما يمكن تعزيز التحليل القياسي من خلال المقارنة مع نتائج دراسات سابقة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، مما يُسهم في التحقق من اتساق النتائج أو تفسير الاختلافات بينها. فالدراسات المقارنة تُبرز تأثير العوامل المؤسسية والثقافية في تشكيل العلاقة بين العجز المالي والتهرب الضريبي، وتُظهر أن هذه العلاقة ليست موحدة، بل تتباين تبعًا لخصوصية كل اقتصاد.

وفي ضوء ذلك، يُعد التحليل القياسي أداة فعالة لفهم العلاقة بين العجز المالي والتهرب الضريبي، إلا أنه لا يخلو من التحديات، خاصة فيما يتعلق بتوفر البيانات ودقتها، لا سيما بالنسبة لمؤشرات التهرب الضريبي. لذلك، فإن النتائج المتحصل عليها ينبغي التعامل معها بحذر، مع الأخذ بنظر الاعتبار القيود المنهجية التي قد تؤثر في دقتها[٣٦].

وعليه، يمكن القول إن التحليل التطبيقي لهذه العلاقة يُسهم في تقديم أدلة علمية تدعم أو تفند الفرضيات النظرية، ويُوفر أساسًا موضوعيًا لصياغة السياسات المالية، فكلما كانت هذه السياسات مبنية على نتائج تحليلية دقيقة، زادت فرص نجاحها في الحد من التهرب الضريبي وتقليص العجز المالي، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ومما سبق نستنتج، إن دراسة العلاقة بين العجز المالي والتهرب الضريبي من منظور قياسي تمثل خطوة ضرورية لفهم أبعاد هذه الظاهرة بشكل عملي، حيث تُتيح هذه المقاربة تحليل التفاعلات الفعلية بين المتغيرات، وتُسهم في توجيه صناع القرار نحو تبني سياسات أكثر كفاءة وفعالية في إدارة المالية العامة.

الفرع الثاني: آليات الحد من التهرب الضريبي وتقليص العجز المالي

تُعد معالجة ظاهرتي التهرب الضريبي والعجز المالي من التحديات الجوهرية التي تواجه السياسات المالية في الدول المعاصرة، ولا سيما في الاقتصادات النامية التي تعاني من ضعف الهياكل المؤسسية وتذبذب الموارد. ونظرًا لما بين الظاهرتين من علاقة تفاعلية، فإن معالجتهما لا يمكن أن تتم بمعزل عن بعضهما، بل تتطلب تبني مقاربة شاملة ومتكاملة تستهدف تعزيز كفاءة النظام الضريبي من جهة، وترشيد إدارة المالية العامة من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق، فإن البحث في آليات الحد من التهرب الضريبي وتقليص العجز المالي يكتسب أهمية بالغة، كونه يسهم في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية[٣٧].

فيما يتعلق بالتهرب الضريبي، تُعد إصلاحات النظام الضريبي من أبرز الآليات التي يمكن من خلالها الحد من هذه الظاهرة، حيث ينبغي أن يقوم هذا النظام على أسس العدالة والشفافية والبساطة. فكلما كان النظام الضريبي واضحًا وسهل الفهم والتطبيق، قلّت فرص التلاعب والتحايل، وزادت درجة الامتثال الطوعي لدى المكلفين. كما أن تحقيق العدالة الضريبية، سواء من خلال توزيع الأعباء بشكل منصف أو مراعاة القدرة التكليفية، يسهم في تعزيز شعور الأفراد بالإنصاف، مما يقلل من دوافع التهرب[٣٨].

إلى جانب ذلك، يمثل تطوير الإدارة الضريبية ركيزة أساسية في مكافحة التهرب، إذ إن وجود جهاز إداري كفوء ومؤهل قادر على تطبيق القوانين بفعالية يُعد شرطًا ضروريًا لتحقيق الامتثال.

ويتطلب ذلك الاستثمار في تدريب الكوادر البشرية، وتبني نظم معلومات متطورة، وتعزيز آليات الرقابة والتدقيق. كما أن استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل الأنظمة الإلكترونية للفوترة والتصريح الضريبي، يسهم في تقليل التفاعل المباشر بين المكلف والإدارة، مما يحد من فرص الفساد ويزيد من دقة البيانات.

ومن الآليات المهمة أيضًا، تعزيز الوعي والثقافة الضريبية لدى الأفراد، حيث إن الامتثال الضريبي لا يعتمد فقط على الردع والعقوبات، بل يتأثر بدرجة كبيرة بقناعة المكلف بأهمية الضرائب ودورها في تمويل الخدمات العامة، ولذلك، فإن نشر الوعي من خلال البرامج التثقيفية والإعلامية، وربط الضرائب بالمنافع العامة التي يحصل عليها المواطن، يسهم في بناء علاقة إيجابية بين الدولة والمجتمع، ويعزز من الامتثال الطوعي.

وتبرز أهمية بناء الثقة بين المكلفين والحكومة، حيث إن هذه الثقة تُعد عنصرًا حاسمًا في تقليل التهرب الضريبي. فكلما شعر الأفراد بأن الحكومة تتسم بالشفافية في إدارة الموارد، وتلتزم بمكافحة الفساد، وتوفر خدمات ذات جودة، زادت رغبتهم في الالتزام الضريبي. وعلى العكس من ذلك، فإن ضعف الثقة يؤدي إلى تآكل الامتثال، ويزيد من انتشار السلوكيات غير المشروعة[٣٩].

أما فيما يتعلق بالعجز المالي، فإن تقليصه يتطلب تبني سياسات مالية متوازنة لا تقتصر على زيادة الإيرادات، بل تشمل أيضًا ترشيد النفقات العامة. فزيادة الضرائب، إذا لم تكن مدروسة بعناية، قد تؤدي إلى نتائج عكسية من خلال زيادة التهرب وتقليص القاعدة الضريبية، ولذلك، فإن تحسين كفاءة الإنفاق العام، وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية، يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة الإيرادات بشكل غير مباشر[٤٠].

كما أن تنويع مصادر الإيرادات يمثل أحد الحلول الفعالة لتقليل الاعتماد على الضرائب كمصدر وحيد للتمويل، حيث يمكن للدولة الاستفادة من موارد أخرى، مثل عوائد الاستثمار، أو الرسوم، أو الشراكات مع القطاع الخاص، ويسهم هذا التنويع في تخفيف الضغط على النظام الضريبي، مما يقلل من الحوافز المرتبطة بالتهرب.

ومن الأدوات المهمة أيضًا، مكافحة الفساد المالي والإداري، الذي يُعد من أبرز العوامل التي تسهم في تفاقم كل من التهرب الضريبي والعجز المالي. فوجود بيئة تتسم بالنزاهة والشفافية يعزز من كفاءة تحصيل الإيرادات، ويقلل من الهدر في النفقات، مما ينعكس إيجابًا على الوضع المالي للدولة[٤١].

كما يمكن للحكومات الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، حيث أظهرت العديد من الدول أن الإصلاحات المتكاملة التي تجمع بين تحديث الإدارة الضريبية، وتبسيط

القوانين، وتعزيز الشفافية، تؤدي إلى تحسين مستويات الامتثال وتقليل العجز المالي. غير أن نقل هذه التجارب يتطلب مراعاة الخصوصيات المحلية لكل دولة، سواء من حيث البنية الاقتصادية أو الثقافة المؤسسية.

وفي إطار متصل، يُعد إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي من أهم الآليات التي تسهم في توسيع القاعدة الضريبية وتقليل التهرب. ويتحقق ذلك من خلال تسهيل إجراءات التسجيل، وتقديم حوافز للمشروعات الصغيرة، وتبسيط الأنظمة الضريبية، بما يشجع الأفراد على الانخراط في النظام الرسمي بدلًا من العمل خارجه[٤٢].

ولا يقتصر دور السياسات المالية على الجانب الداخلي، بل يمتد ليشمل التعاون الدولي في مكافحة التهرب الضريبي، خاصة في ظل العولمة وتزايد حركة رؤوس الأموال. فتعزيز تبادل المعلومات بين الدول، ومكافحة الملاذات الضريبية، يسهم في الحد من التهرب العابر للحدود، ويعزز من قدرة الدول على حماية قواعدها الضريبية.

وعليه، يتضح أن الحد من التهرب الضريبي وتقليص العجز المالي يتطلبان مقاربة شاملة تجمع بين الإصلاحات التشريعية والإدارية والاقتصادية، في إطار رؤية متكاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الإيرادات العامة وتحفيز الامتثال. فكلما كانت هذه السياسات منسجمة ومبنية على أسس علمية، زادت فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة.

ومما سبق نستنتج إن معالجة هاتين الظاهرتين لا يمكن أن تتحقق من خلال إجراءات جزئية أو مؤقتة، بل تستلزم تبني استراتيجية طويلة الأمد تقوم على تعزيز كفاءة النظام الضريبي، وتحسين إدارة الموارد العامة، وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع، بما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة.

الخاتمة

تناول هذا البحث موضوع العلاقة بين العجز المالي والتهرب الضريبي بوصفه أحد الموضوعات المحورية في حقل المالية العامة، لما له من انعكاسات مباشرة على الاستقرار الاقتصادي وكفاءة إدارة الموارد العامة. وقد انطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن هناك علاقة تفاعلية متبادلة بين العجز المالي والتهرب الضريبي، حيث لا يقتصر تأثير أحدهما على الآخر في اتجاه واحد، بل يتداخلان ضمن حلقة ديناميكية تؤدي إلى تعزيز أو تفاقم كل منهما بحسب طبيعة السياسات الاقتصادية والضريبية المتبعة.

وقد تبين من خلال الجانب النظري أن العجز المالي يمثل اختلالًا في التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات الحكومية، وهو ما يدفع الحكومات في الغالب إلى البحث عن مصادر

إضافية للإيرادات، وعلى رأسها الضرائب. غير أن هذه الاستجابة قد تؤدي، في حال غياب العدالة والكفاءة في النظام الضريبي، إلى زيادة معدلات التهرب الضريبي، نتيجة ارتفاع العبء الضريبي وضعف الثقة بالمؤسسات العامة. كما أظهر التحليل أن التهرب الضريبي لا يُعد مجرد سلوك فردي، بل هو ظاهرة مركبة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية.

أما في الجانب التحليلي، فقد أكد البحث أن العلاقة بين المتغيرين لا يمكن فهمها بشكل بسيط أو خطي، بل هي علاقة معقدة تتأثر بعدة متغيرات وسيطة، مثل كفاءة الإدارة الضريبية، ومستوى الشفافية، ودرجة الفساد، وطبيعة النظام الضريبي. كما تبين أن التهرب الضريبي يسهم بدوره في تعميق العجز المالي من خلال تقليص الإيرادات العامة، مما يخلق حلقة مفرغة تؤدي إلى تفاقم المشكلتين معًا إذا لم تتم معالجتهما بشكل متكامل.

وفي ضوء ذلك، خلص البحث إلى أن معالجة هذه الظاهرة تتطلب مقاربة شاملة لا تقتصر على زيادة الضرائب أو تشديد العقوبات، بل تشمل إصلاحات هيكلية في النظام الضريبي، وتحسين كفاءة الإنفاق العام، وتعزيز الثقة بين الدولة والمكلفين، بما يضمن تحقيق التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

النتائج

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج العلمية التي يمكن تلخيصها بما يأتي:

١.وجود علاقة تفاعلية بين العجز المالي والتهرب الضريبي، حيث يؤثر كل منهما في الآخر بشكل مباشر وغير مباشر.

٢.أن ارتفاع العجز المالي غالبًا ما يدفع الحكومات إلى زيادة الضرائب، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التهرب الضريبي في حال ضعف الامتثال الضريبي.

٣.أن التهرب الضريبي يُعد أحد الأسباب الرئيسة لتفاقم العجز المالي من خلال تقليص حجم الإيرادات العامة للدولة.

٤.أن كفاءة الإدارة الضريبية تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مستوى الامتثال الضريبي والحد من ظاهرة التهرب.

٥.أن غياب العدالة الضريبية وضعف الثقة بين المكلفين والحكومة يُعد من أهم العوامل التي تغذي التهرب الضريبي.

٦.أن السياسة الضريبية غير المتوازنة قد تؤدي إلى نتائج عكسية، حيث تسهم في زيادة التهرب بدلًا من زيادة الإيرادات.

٧.أن التحول نحو الأنظمة الرقمية والإلكترونية في الإدارة الضريبية يسهم في تقليل فرص التهرب وتعزيز الشفافية.

٨.أن معالجة العجز المالي لا يمكن أن تعتمد على جانب الإيرادات فقط، بل تتطلب أيضًا ترشيد الإنفاق العام وتحسين كفاءته.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات المهمة، أبرزها:

١.ضرورة إصلاح النظام الضريبي بما يضمن تبسيطه وتحقيق العدالة الضريبية بين مختلف المكلفين، بما يعزز الامتثال الطوعي.

٢.تطوير كفاءة الإدارة الضريبية من خلال تأهيل الكوادر البشرية، وتحديث الأنظمة الإدارية، واعتماد التكنولوجيا الحديثة في التحصيل والتدقيق.

٣.تعزيز الشفافية في إدارة المال العام، بما يسهم في بناء الثقة بين الدولة والمواطنين، ويحد من دوافع التهرب الضريبي.

٤.اعتماد سياسات ضريبية متوازنة تأخذ في الاعتبار القدرة الاقتصادية للمكلفين، وتجنب فرض أعباء ضريبية مفرطة تؤدي إلى زيادة التهرب.

٥.توسيع القاعدة الضريبية من خلال دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وتقديم حوافز تشجيعية للانضمام إلى النظام الضريبي.

٦.تعزيز الوعي الضريبي لدى أفراد المجتمع من خلال برامج تثقيفية وإعلامية توضح أهمية الضرائب ودورها في تمويل التنمية.

٧.مكافحة الفساد الإداري والمالي بشكل جاد، لما له من دور مباشر في تقليل كفاءة التحصيل الضريبي وزيادة التهرب.

٨.تبني سياسات مالية متكاملة لا تقتصر على زيادة الإيرادات، بل تشمل أيضًا ترشيد الإنفاق العام وتحسين كفاءته.

٩.تعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات الضريبية للحد من التهرب الضريبي عبر الحدود والملاذات الضريبية.

١٠.إجراء دراسات مستقبلية أكثر تفصيلًا تعتمد على بيانات ميدانية دقيقة لقياس حجم التهرب الضريبي بدقة أكبر وتحليل أعمق للعلاقة بين المتغيرات.

هوامش البحث

[١] التكريتي، عبدالمحسن، "دور الضرائب في تكييف الإنفاق في ظل الحرب والتنمية"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد السابع، العدد ١٤، ١٩٨٥، ص٥٤.
[٢] آل علي، رضا صاحب أبو أحمد، "المالية العامة"، البصرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، ٢٠٠٢، ص٣٤.
[٣] اسماعيل خليل، "المحاسبة الضريبية"، ط١، بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر ، ٢٠٠٢، ص١٢٧.
[٤] فاضل، عبدالستار ، "الجرائم الضريبية في تشريع ضريبة الدخل العراقي"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد السابع، العدد ١٣، ١٩٨٥، ص٧٩.
[٥] الدوه جي، أمير سعيد، "ادارة التسوية"، الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، ٢٠٠٠، ص٩٨.
[٦] الصكبان، عبدالعال، "مقدمة في علم المالية والمالية العامة"، ط١، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٢، ٢١٨.
[٧] الحناوي، طاهر ، "دراسات في المالية العامة"، بغداد، مطابع التعليم العالي، ١٩٩٠، ص١٧٦.
[٨] إسماعيل خليل، "المحاسبة الضريبية"، مصدر سابق، ص١٢٦.
[٩] العبيدي، علي، المالية العامة والضرائب، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٨، ص ١٤٥ .
[١٠] حماد، أحمد، التهرب الضريبي وأثره على الإيرادات العامة، مجلة البحوث الاقتصادية، مصر، ٢٠٢٠، ص ٦٧ .
[١١] حماد، أحمد، التهرب الضريبي وأثره على الإيرادات العامة، مجلة البحوث الاقتصادية، مصر، ٢٠٢٠، ص ٦٩.
[١٢] الزبيدي، محمد، النظام الضريبي في الاقتصاد المعاصر، دار الفكر، سوريا، ٢٠١٩، ص ٢١٠ .
[١٣] السامرائي، خالد، التهرب الضريبي: الأسباب وطرق المعالجة، مجلة العلوم الاقتصادية ، العراق، ٢٠٢١، ص٨٩ .
[١٤] عبد الرحمن، سامي، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر، الأردن، ٢٠١٧، ص ١٣٢ .
[١٥] عبد الرحمن، سامي، مصدر سابق، ض٦٥.
[١٦] الزبيدي، محمد، مصدر سابق، ص١٢٣.
[١٧] النعيمي، حسن، الضرائب والعدالة الضريبية، دار الحامد للنشر، الأردن، ٢٠٢٠، ص ١٧٥ .
[١٨] السامرائي، خالد، مصدر سابق، ص٩١،
[١٩] القيسي، فاطمة، أثر التهرب الضريبي على الاقتصاد الوطني، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العراق، ٢٠٢٢، ص٥٤ .
[٢٠] بدوي، محمد، اقتصاديات الضرائب العامة، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠١٦، ص ٩٨.
[٢١] الجبوري، محمد، أثر التهرب الضريبي على الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٩، ص١٠٢.
[٢٢] العلي، نور، التهرب الضريبي في النظام المالي العراقي: دراسة تحليلية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٢١، ص ٧٧.
[٢٣] حسين، علي، العدالة الضريبية ودورها في الحد من التهرب الضريبي، دار اليازوري العلمية، الأردن، ٢٠١٨، ص٣٤.
[٢٤] الساعدي، كريم، التهرب الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٢٠، ص١٥٦.
[٢٥] إبراهيم، سامي، الرقابة الضريبية ودورها في الحد من التهرب الضريبي، مجلة العلوم الاقتصادية، مصر، ٢٠٢٢، ص٩١.
[٢٦] عبد الله، حسن، التهرب الضريبي في الدول النامية: دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠١٩، ص ١٤٥.
[٢٧] حسين، علي، مصدر سابق، ص١٣٧.
[٢٨] القيسي، فاطمة، أثر التهرب الضريبي على الاقتصاد الوطني، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العراق، ٢٠٢٢، ص٥٤ .
[٢٩] حسين، علي، مصدر سابق، ص١٣٨.

[٣٠] الكعبي، علي، السياسات الضريبية وأثرها على الإيرادات العامة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٢٣، ص ١١٠.
[٣١] الزهيري، فاطمة، دور التشريعات الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، العراق، ٢٠٢١، ص ٨٨.
[٣٢] الزهيري، فاطمة، دور التشريعات الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، العراق، ٢٠٢١، ص ٨٩،
[٣٣] الساعدي، كريم، مصدر سابق، ص٧٤.
[٣٤] العلي، نور، مصدر سابق، ص٧٩.
[٣٥] الساعدي، كريم، مصدر سابق، ص٦٧.
[٣٦] الزهيري، فاطمة، دور التشريعات الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، العراق، ٢٠٢١، ص ٩٣.
[٣٧] حسين، علي، العدالة الضريبية ودورها في الحد من التهرب الضريبي، دار اليازوري العلمية، الأردن، ٢٠١٨، ص١٣٤.
[٣٨] الجبوري، محمد، مصدر سابق، ص١٠٨.
[٣٩] القيسي، فاطمة، مصدر سابق، ص٥٨.
[٤٠] النعيمي، حسن، الضرائب والعدالة الضريبية، دار الحامد للنشر، الأردن، ٢٠٢٠، ص ١٧٨.
[٤١] الكعبي، علي، مصدر سابق، ص١٠٥.
[٤٢] بدوي، محمد، اقتصاديات الضرائب العامة، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠١٦، ص ١٠٣.

المصادر

أولاً: الكتب

- آل علي، رضا صاحب أبو أحمد، *المالية العامة*، البصرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، ٢٠٠٢.
- إسماعيل خليل، *المحاسبة الضريبية*، ط١، بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.
- الصكبان، عبدالعال، *مقدمة في علم المالية والمالية العامة*، ط١، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٢.
- العبيدي، علي، *المالية العامة والضرائب*، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٨.
- الزبيدي، محمد، *النظام الضريبي في الاقتصاد المعاصر*، دار الفكر، سوريا، ٢٠١٩.
- النعيمي، حسن، *الضرائب والعدالة الضريبية*، دار الحامد للنشر، الأردن، ٢٠٢٠.
- بدوي، محمد، *اقتصاديات الضرائب العامة*، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠١٦.
- حسين، علي، *العدالة الضريبية ودورها في الحد من التهرب الضريبي*، دار اليازوري العلمية، الأردن، ٢٠١٨.
- عبد الرحمن، سامي، *المالية العامة بين النظرية والتطبيق*، دار المسيرة للنشر، الأردن، ٢٠١٧.
- عبد الله، حسن، *التهرب الضريبي في الدول النامية: دراسة مقارنة*، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠١٩.
- الديوه جي، أبي سعيد، *إدارة التسويق*، الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ٢٠٠٠.
- الجنابي، طاهر، *دراسات في المالية العامة*، بغداد، مطابع التعليم العالي، ١٩٩٠.
- الكعبي، علي، *السياسات الضريبية وأثرها على الإيرادات العامة*، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٢٣.
- التكريتي، عبدالمجيد، *دور الضرائب في تكييف الإنفاق في ظل الحرب والتنمية*، مجلة تنمية الرافدين، ١٩٨٥.

ثانياً: البحوث والدراسات (مجلات ورسائل علمية)

- إبراهيم، سامي، *الرقابة الضريبية ودورها في الحد من التهرب الضريبي*، مجلة العلوم الاقتصادية، مصر، ٢٠٢٢.
- الجبوري، محمد، *أثر التهرب الضريبي على الموازنة العامة للدولة*، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٩.
- الساعدي، كريم، *التهرب الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية*، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٢٠.
- السامرائي، خالد، *التهرب الضريبي: الأسباب وطرق المعالجة*، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، ٢٠٢١.
- العلي، نور، *التهرب الضريبي في النظام المالي العراقي: دراسة تحليلية*، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٢١.

•القيسي، فاطمة، *أثر التهرب الضريبي على الاقتصاد الوطني*، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العراق، ٢٠٢٢.
•الزهيري، فاطمة، *دور التشريعات الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي*، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، العراق، ٢٠٢١.
•فاضل، عبد الستار، *الجرائم الضريبية في تشريع ضريبة الدخل العراقي*، مجلة تنمية الرافدين، ١٩٨٥.
•حماد، أحمد، *التهرب الضريبي وأثره على الإيرادات العامة*، مجلة البحوث الاقتصادية، مصر، ٢٠٢٠.

References

First: Books

• Al-Ali, Reda Sahib Abu Ahmed, *Public Finance*, Basra, University House for Printing, Publishing, and Translation, 2002.
• Ismail, Khalil, *Tax Accounting*, 1st ed., Baghdad, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, 2002.
• Al-Sakban, Abdul-Aal, *Introduction to the Science of Finance and Public Finance*, 1st ed., Baghdad, Al-Ani Press, 1972.
• Al-Obaidi, Ali, *Public Finance and Taxes*, Dar Wael for Publishing and Distribution, Jordan, 2018.
• Al-Zubaidi, Muhammad, *The Tax System in the Contemporary Economy*, Dar Al-Fikr, Syria, 2019.
• Al-Nuaimi, Hassan, *Taxes and Tax Equity*, Dar Al-Hamid for Publishing, Jordan, 2020.
• Badawi, Muhammad, *Economics of Public Taxation*, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Egypt, 2016.
• Hussein, Ali, *Tax Equity and Its Role in Curbing Tax Evasion*, Dar Al-Yazouri Scientific, Jordan, 2018.
• Abdul Rahman, Sami, *Public Finance: Theory and Practice*, Dar Al-Masirah for Publishing, Jordan, 2017.
• Abdullah, Hassan, *Tax Evasion in Developing Countries: A Comparative Study*, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Egypt, 2019.
• Al-Diwah-ji, Abi Saeed, *Marketing Management*, Mosul, Directorate of Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, 2000.
• Al-Janabi, Tahir, *Studies in Public Finance*, Baghdad, Higher Education Presses, 1990.
• Al-Kaabi, Ali, *Tax Policies and Their Impact on Public Revenues*, Journal of Administration and Economics, Iraq, 2023.
• Al-Tikriti, Abdul-Majid, *The Role of Taxes in Adjusting Expenditure Amidst War and Development*, Al-Rafidain Development Journal, 1985.

II. Research and Studies (Journals and Academic Theses(

•Ibrahim, Sami, Tax Oversight and Its Role in Curbing Tax Evasion, Journal of Economic Sciences, Egypt, 2022.
•Al-Jubouri, Mohammed, The Impact of Tax Evasion on the State's General Budget, Master's Thesis, University of Baghdad, Iraq, 2019.
•Al-Saadi, Karim, Tax Evasion and Its Impact on Economic Development, Doctoral Dissertation, University of Mosul, Iraq, 2020.
•Al-Samarrai, Khalid, Tax Evasion: Causes and Remedial Measures, Journal of Economic and Administrative Sciences, Iraq, 2021.
•Al-Ali, Noor, Tax Evasion in the Iraqi Financial System: An Analytical Study, Journal of the College of Administration and Economics, Iraq, 2021.

•Al-Qaisi, Fatima, The Impact of Tax Evasion on the National Economy, Journal of Accounting and Financial Studies, Iraq, 2022.
•Al-Zuhairi, Fatima, The Role of Tax Legislation in Combating Tax Evasion, Master's Thesis, Al-Nahrain University, Iraq, 2021.
•Fadel, Abdul Sattar, Tax Crimes in Iraqi Income Tax Legislation, Al-Rafidain Development Journal, 1985.
•Hammad, Ahmed, Tax Evasion and Its Impact on Public Revenues, Journal of Economic Research, Egypt, 2020.